مقدمة:

في ظل التطور المتسارع في البيئات القانونية والتجارية، ازدادت الحاجة إلى عقود قانونية مصاغة بدقة واحترافية، تشكل الأساس الصلب لتنظيم العلاقات بين الأطراف، وتوفر الحماية القانونية اللازمة للحقوق والالتزامات. إن العقد لا يعد مجرد وثيقة مكتوبة، بل هو الإطار القانوني الذي تنشأ فيه العلاقة التعاقدية، ما يتطلب مهارات عالية في الصياغة، التدقيق، والتحليل لضمان وضوح البنود ومنع سوء الفهم أو النزاعات المحتملة.

لا تكمن أهمية الصياغة الاحترافية في الجوانب الشكلية فحسب، بل تتعداها إلى المضمون الذي يجب أن يكون متماسكًا قانونيًا، ومترابطًا مع حاجات الأطراف، ويأخذ بعين الاعتبار التغيرات المحتملة في الظروف أو القوانين. تأتي هذه الدورة التدريبية لتسلط الضوء على أحدث التقنيات المستخدمة في إعداد وصياغة العقود في السياق القانوني الإداري والمدني، وتقدم منهجية تحليلية متكاملة لفهم النصوص التعاقدية وتدقيقها بصورة عملية وفعالة.

وتهدف هذه الدورة إلى تنمية مهارات المشاركين في التعامل مع البنود المعقدة، وتدريبهم على صياغة العقود بمهنية عالية تتوافق مع السياقات القانونية المحلية والدولية. كما تتناول الدورة تحليل العقود الدولية، وطرق التعامل مع المخاطر التعاقدية، وتقييم الوثائق ذات الصلة، من خلال ورش عمل تطبيقية، ودراسات حالة واقعية، تعزز الفهم العملي وتربطه بالواقع المهني للمشاركين.

الفئات المستهدفة:

تم تصميم هذه الدورة التدريبية لتناسب طيفًا واسعًا من المهنيين الذين يتعاملون مع العقود القانونية في مؤسساتهم، ومن بين هؤلاء:

المستشارون القانونيون في الهيئات الحكومية والشركات الخاصة.

مدراء وأخصائيو العقود، والتوريد، والمشتريات.

المحامون العاملون في صياغة الاتفاقيات القانونية المختلفة.

الموظفون القانونيون في الإدارات الإدارية والتعاقدية.

مهندسو المشاريع العاملون في مراجعة العقود الفنية والإنشائية.

موظفو الإدارات المالية المهتمون بالجوانب التعاقدية والتحليل المالي.

العاملون في الجهات الحكومية المعنية بإبرام الاتفاقيات.

المتخصصون في تدقيق العقود وفحص التزاماتها.

المهنيون في مجال إدارة المخاطر التعاقدية.

الراغبون في تحسين مهاراتهم في الصياغة القانونية الاحترافية.

الكفاءات المستهدفة:

سيساهم البرنامج التدريبي في تطوير مجموعة من الكفاءات لدى المشاركين، منها:

إتقان مهارات صياغة العقود القانونية بمهنية ودقة عالية.

القدرة على تحليل النصوص التعاقدية من منظور قانوني وفني.

تطوير الكفاءة في إعداد وصياغة البنود النموذجية للعقود.

التمكن من تفسير العقود طبقًا للأنظمة القانونية المختلفة.

تطبيق أفضل الممارسات في مراجعة وتدقيق العقود.

استخدام أدوات التفاوض والتقييم الخاصة بالمطالبات التعاقدية.

التعرف على استراتيجيات التعامل مع المخاطر القانونية للعقود.

الالتزام بالمعايير المهنية والقانونية في إدارة العقود.

الاستعداد للتعامل مع التعديلات والتغييرات التعاقدية.

التميز في التواصل القانوني عبر الوثائق والعقود الرسمية.

أهداف الدورة التدريبية:

عند الانتهاء من هذه الدورة، سيكون المشاركون قادرين على:

فهم الأسس القانونية التي تقوم عليها العقود، وتحديد عناصرها الجوهرية.

التفرقة الدقيقة بين المفاهيم مثل العقد والاتفاق، وتحديد خصائص كل منهما.

دراسة تطور فكرة العقد في المدارس القانونية المختلفة.

تصنيف العقود وفق طبيعتها ووظيفتها (مدنية، تجارية، إدارية، دولية).

تطبيق خطوات دقيقة لصياغة عقد قانوني متكامل.

التعرف على الأخطاء الشائعة في الصياغة وكيفية تفاديها.

إعداد وصياغة البنود التعاقدية بما يلائم مصالح الأطراف وظروف الاتفاق.

التمييز بين الأركان الشكلية والموضوعية في العقود.

تدقيق وتحليل البنود التعاقدية النموذجية بطريقة منهجية وعملية.

إدارة مطالبات العقود وتوثيقها بطريقة احترافية.

التعامل مع البنود الغامضة والمخاطر الناتجة عنها.

اكتساب قدرة متقدمة على صياغة العقود الدولية ومتطلباتها القانونية.

تعزيز مهارات التفاوض وإدارة الخلافات التعاقدية.

إنتاج عقود تتسم بالكفاءة من الناحية القانونية والعملية.

تقديم نماذج تطبيقية في تفسير العقود ضمن الأنظمة القانونية المختلفة.

دمج البنود الوقائية لضمان الحد من النزاعات المحتملة.

التعامل بمرونة مع المتغيرات القانونية والاقتصادية في بيئة التعاقد.

إعداد الوثائق والمطالبات في مشاريع العقود الإنشائية أو الاستشارية.

محتوى الدورة التدريبية:

الوحدة الأولى: المفاهيم الأساسية للعقود القانونية

تعريف العقد من وجهة نظر قانونية وتحديد أركانه.

الفرق الجوهري بين العقد والاتفاق.

تصنيفات العقود: إدارية، مدنية، تجارية، دولية.

تطور العقود في التشريعات المقارنة.

موقع العقد من المنظومة القانونية العامة.

سياقات صياغة العقود في القانون الإداري والمدني.

طرق تفسير العقود في النظم القانونية المختلفة.

الالتزامات القانونية وأنواعها في العلاقات التعاقدية.

تحليل العقود الملزمة لجانبين والعقود من جانب واحد.

الوحدة الثانية: مهارات وأساليب صياغة العقود

تقنيات الصياغة القانونية المحترفة.

المبادئ التحريرية لصياغة البنود التعاقدية.

مراحل إعداد العقد من الفكرة إلى التوقيع النهائي.

تصميم العقود المتكاملة مع الشروط الرئيسية.

دراسة الأخطاء الصياغية الشائعة وكيفية تصحيحها.

التوازن بين اللغة القانونية ومتطلبات الأطراف التجارية.

دمج البنود الخاصة بحل النزاعات والتحكيم.

ورش تطبيقية على تحليل عقود واقعية.

الوحدة الثالثة: التدقيق القانوني للعقود

تعريف التدقيق التعاقدي وأهميته الوقائية.

الخطوات النظامية لمراجعة العقود ما قبل التوقيع وبعده.

استخدام قوائم التحقق في عمليات التدقيق.

تقييم البنود وفق الأنظمة القانونية الوطنية والدولية.

كشف الغموض والتعارض في الصياغة القانونية.

فحص الملاحق والتعديلات وضمان اتساقها.

تطبيق استراتيجيات حماية الطرف المتعاقد الضعيف.

دراسات حالة حول مراجعة وتدقيق العقود المعقدة.

الوحدة الرابعة: إدارة المطالبات والتحليل التعاقدي

مفهوم المطالبة التعاقدية وأساسها القانوني.

تحليل مطالبات العقود بمختلف أنواعها.

إعداد ملفات المطالبات والدفاع عنها قانونيًا.

التعامل مع القوة القاهرة وتقلب الأسعار في العقود.

الرد القانوني على مطالبات المقاولين.

إدارة المطالبات المتبادلة بين الأطراف.

إعداد تقارير تحليلية تدعم الموقف القانوني.

التنبؤ بمواطن النزاع وإعداد الحلول الاستباقية.

الوحدة الخامسة: الصياغة النموذجية والتطبيقات العملية

النماذج المثالية للعقود المستخدمة في القطاعين العام والخاص.

صياغة العقود الدولية وتحديد القانون الواجب التطبيق.

إعداد البنود الخاصة بالتحكيم والاختصاص القضائي.

التوافق بين اللغة الفنية والقانونية في العقود المتخصصة.

نماذج لبنود السرية، القوة القاهرة، وإنهاء العقد.

دراسة عقود إنشاء وخدمات واستشارات وتحليلها.

تمارين تطبيقية على كتابة العقود القانونية من الصفر.

إعداد المتدرب لمواجهة مواقف تعاقدية حقيقية.

خلاصة وتوصيات الدورة التدريبية:

تمثل هذه الدورة منصة تدريبية شاملة توفر للمشاركين المعرفة النظرية والمهارات التطبيقية في مجال صياغة، تدقيق وتحليل العقود، بما يسهم في تطوير قدراتهم المهنية وتعزيز أدائهم في البيئات التعاقدية المعقدة.

ينصح المشاركون بتطبيق المهارات التي اكتسبوها في السياقات المؤسسية التي يعملون بها، مع الحرص على مراجعة وتحديث العقود بشكل دوري بما يتوافق مع التغيرات التشريعية. كما يُوصى بالمحافظة على الاطلاع المستمر على القوانين ذات العلاقة، واستخدام أدوات التدقيق والتحليل لضمان التوازن التعاقدي والحماية القانونية الكاملة.

+971 **504 156 341**
Sharjah Media City, 74267 Sharjah
training@**trinova-training**.com
www.**trinova-training**.com